مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس
Journal of the Faculty of Education Tripoli

الدور المأمول لمجمع اللغة العربية الليبي في تعريب المصطلحات وتوحيدها

في مقررات التعليم الجامعي (جامعة طرابلس نموذجا)

ليلى عبد الرزاق محمد الزقوزي
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية- كلية التربية طرابلس- جامعة طرابلس. طرابلس ليبيا.
l.alzaquzy@uot.edu.ly

Article history
Received: March, 2025 Accepted: May, 2025

الملخص:

حاولت هذه الدراسة لفت أنظار الغيورين على اللغة العربية إلى الدور المأمول من مجمع اللغة العربية الليبي في توحيد المصطلح العلمي داخل أسوار جامعة طرابلس، بل الجامعات الليبية، بتحديد الواقع اللغوي للمصطلح العلمي فيها، ووضع خطة لغوية تحافظ على اللغة العربية من الانحسار، وتمكنها من التواصل الحضاري بتحملها للغة العلم والتقنية الحديثة، فهدفت إلى تقرير الواقع اللغوي لاستعمال المصطلح العلمي في الأقسام العلمية لجامعة طرابلس، ووضع تصور إجرائي لتعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها في مقررات جامعة طرابلس بتشكيل مكتب خاص بالتخطيط المصطلحي يعمل على هيئة شبكات داخل الأقسام العلمية في جميع كليات الجامعة؛ ليتسنى له دراسة الواقع اللغوي فيها والتخطيط له، ووضعت تصورا لخطوات عمل المكتب في أربع مراحل، توازي مراحل التخطيط اللغوي. وانقسمت هذه الدراسة إلى شقين شق نظري استخدمت فيه المنهج الوصفي الاستقرائي لجمع البيانات، وآخر ميداني استخدمت فيه المنهج التحليلي والإحصائي للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وكانت أداة الدراسة استبانة لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية طرابلس لبيان مكانة اللغة العربية في التعليم والتعلم في المرحلة الجامعية، ولتقييم الإجراءات المستعملة في مجال تعريب المصطلحات وتوحيدها.

الكلمات المفتاحية: مقررات التعليم الجامعي، جامعة طرابلس، مجمع اللغة العربية، تعريب المصطلح العلمي

The hoped-for role of the Libyan Arabic Language Academy to Arabization and standardizing terminology in university education curricula, with the University of Tripoli as a model.

A B S T R A C T:

This study attempts to draw the attention of those who are jealous of the Arabic language to the hoped-for role of the Libyan Arabic Language Academy in unifying scientific terminology within the University of Tripoli, and indeed Libyan universities, by defining the linguistic reality of scientific terminology therein, and developing a linguistic plan that preserves the Arabic language from decline, and enables it to communicate civilized by its ability to bear the language of science and modern technology.

It aims to determine the linguistic reality of the use of scientific terminology in the scientific departments of the University of Tripoli, and to develop a procedural vision for the Arabization of scientific terminology and its unification in the University of Tripoli curricula by forming a special office for terminological planning that works in the form of networks within the scientific departments in all colleges of the university; so that it can study the linguistic reality therein and plan for it. It developed a vision for the steps of the office's work in four stages, parallel to the stages of linguistic planning. This study was divided into two parts: a theoretical part, in which the descriptive-inductive approach was used to collect data, and a field part, in which the analytical and statistical approach was used to arrive at accurate scientific results. The study tool was a questionnaire to survey the opinions of faculty members at the College of Education, Tripoli, to determine the status of the Arabic language in teaching and learning at the university level and to evaluate the procedures used in the field of Arabization and standardization of terminology.

Keywords: University education curricula, University of Tripoli, Arabic Language Academy, Arabization of scientific terminology.

مقدمة:

للمجامع اللغوية أثر كبير في انتشار اللغة العربية، وتنفيذ السياسات التي تضمن لها الاستخدام الأمثل بين مستخدميها، والأجدر أن يكون هذا الدور واضحا في المؤسسات التعليمية؛ لأنها النواة الأولى لنشر العلم والثقافة بين المتعلمين، وما يعيب هذه المؤسسات استخدام مصطلحات أجنبية كثيرة في برامجها التعليمية التي تدرّس موادّها باللغة العربية، بل إن ذلك واقع في أقسام اللغة العربية نفسها؛ إذ يضطر الأستاذ إلى استعمال بعض المصطلحات الأجنبية في بعض المقررات، ولم تتخذ المؤسسات الجامعية إجراءات حول استخدامها، بل لم تعدّ استعمال المصطلح الأجنبي قضية علمية وتعليمية إلا بعد دخولها لتصنيفات البرامج في الاعتماد الداخلي للجودة، فحاول بعض أساتذة الجامعات ووكلائها وعمداء الكليات التواصل مع مجمع اللغة العربية بمحاولات فردية وغير منظمة، لم تصل إلى مرحلة التواصل الوطيد والمؤثر بين المجمع وهذه المؤسسات، ولم تتضح آثارها بين عمداء الكليات ورؤساء الأقسام بالبرامج العلمية بالتزامهم ببعض السياسات اللغوية، ناهيك عن الأستاذ الجامعي داخل قاعات المحاضرة.

لذلك تلفت هذه الدراسة أنظار الغيورين على اللغة العربية إلى الدور المأمول من مجمع اللغة العربية الليبي في توحيد المصطلح العلمي داخل أسوار جامعة طرابلس، بل الجامعات الليبية، بتحديد الواقع اللغوي للمصطلح العلمي فيها، ووضع خطة لغوية تحافظ على اللغة العربية من الانحسار، وتمكنها من التواصل الحضاري بتحملها للغة العلم والتقنية الحديثة، فتحددت أهداف البحث في:

1- تقرير الواقع اللغوي لاستعمال المصطلح العلمي في الأقسام العلمية لجامعة طرابلس.

2- وضع تصور إجرائي لتعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها في مقررات جامعة طرابلس.

محتويات الدراسة:

أولا- المصطلح وعلم المصطلح والتخطيط المصطلحي: حددت في هذا المحور مفاهيم هذه المصطلحات التي ترتبط بالبحث ارتباطا وثيقا.

ثانيا- واقع التخطيط اللغوي في ليبيا: حيث بينت أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع

الليبي، ودور اللغة في حل تلك المشكلات، ومدى خطورة استمرار الوضع الاجتماعي الحالي الذي يهدد التخطيط اللغوي للغة العربية، ويعوق تنفيذ سياسات الدولة الليبية اللغوية داخل مؤسساتها التعليمية.

ثالثا– استخدام المصطلح الأجنبي في مقررات كلية التربية – طرابلس: وضحت فيه –عن طريق الدراسة الميدانية المستخدمة – الواقع اللغوي لتعريب المصطلح العلمي وتوحيده في مقررات كلية التربية طرابلس، وعدّدت ما نتج عن هذه الدراسة عن طريق إحصاء آراء المستهدفين وتحليلها؛ لتوظيفها في تحديد أهداف التصور، وحل مشكلة المصطلح العلمي داخل الجامعات الليبية.

رابعا– التصوّر الإجرائي للدور المأمول لمجمع اللغة العربية في تعريب المصطلح العلمي وتوحيده في مقررات جامعة طرابلس. يضم هذا المحور تصورا إجرائيا لتنفيذ سياسات الدولة في تعريب المصطلح وتوحيده في جامعة طرابلس التي تشكل الجزء الأكبر من الشبكة المتصورة، كما تشكل لبنة من لبنات تصور لشبكة أكبر لتنفيذ التصور العام للتخطيط المصطلحي في جميع مقررات التعليم الجامعي في الدولة الليبية.

منهج البحث:

تنقسم هذه الدراسة إلى شقين شق نظري استخدمت فيه المنهج الوصفي الاستقرائي لجمع البيانات، و وآخر ميداني استخدمت فيه المنهج التحليلي والإحصائي للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وكانت أداة الدراسة استبانة لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية طرابلس لبيان مكانة اللغة العربية في التعليم والتعلم في المرحلة الجامعية، ولتقييم الإجراءات المستعملة في مجال تعريب المصطلحات وتوحيدها؛ وكان اختياري لعينة الدراسة من كلية التربية طرابلس لسببين: الأول أنني عضو هيئة تدريس بها، والثاني: أهمية كليات التربية في التخطيط للغة العربية، فهي المرحلة الأولى لإعداد معلمين ناقلين للغة، وإعداد معلم يتحدث العربية في جميع التخصصات يعدّ أول خطوة نحو تخطيط لغوي استشرافي للحفاظ على اللغة العربية.

وواجهت عند الشق الميداني ضعف استجابة المستهدفين لملء النموذج المعدّ (الاستبانة)، وكذلك قصر الفترة الزمنية أدى إلى الاقتصار على عينة من أعضاء هيئة التدريس لبناء الأحكام عليها، ولكن قد تكون هذه الدراسة نقطة بداية تكملها جهود مأمولة لمسح الواقع المصطلحي في مقررات التعليم الجامعي في جميع المؤسسات التعليمية في الدولة الليبية، وتنفيذ خطط أكبر وأشمل تهدف إلى الحفاظ على العربية في هذا القطر العزيز، بل في كل أقطار الوطن العربي.

أولا– المصطلح وعلم المصطلح والتخطيط المصطلحي:

قبل الولوج إلى صلب الدراسة حري بالقارئ أن يدرك اختلاف مفاهيم بعض المصطلحات المرتبطة بها، وهي:

1-الاصطلاح:

هو "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معينين" (الكفوي، 1998، صفحة 129).

وتتفق هذه التعريفات في أن الكلمة تنقل من دلالة ما إلى أخرى، ويكون ذلك باتفاق الواضعين على أن تكون بين الدلالتين مناسبة، فعندما لا تعبر اللغة عن أغراض القوم الذين يتكلمون بها، يحتاج أهل هذه اللغة إلى وضع ما يناسب تلك الأغراض من مفردات منقولة عن معان لغوية مستخدمة؛ لتحقيق الوظيفة الاجتماعية للغة.

2-علم المصطلح:

هو عند (آلان ري) "دراسة منظمة للمصطلحات التي تشير إلى المفاهيم أو التصورات" (قروي، 2008، صفحة 280)، فهو العلم الذي يبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (مثل علاقات الجنس – النوع، والكل – الجزء)، فيلتقي مع علم المنطق، ويبحث كذلك في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعا خاصا من فروع علم المعجم lexicology، وعلم تطور دلالات الألفاظ semasiology (القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، 2019، صفحة 308).

شكل (1) تقاطع علم المصطلح مع العلوم الأخرى

3-التخطيط المصطلحي:

هناك مصطلحان يرتبطان بالتخطيط المصطلحي، هما السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وعرّف (كانفي) السياسة اللغوية بأنها "هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة

الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" (كانفي، 2008، صفحة 221)، وهي ترتبط بالمنطلقات الإستراتيجية والأنظمة والقوانين العامة الصادرة من جهات رسمية في الدولة وتتعلق باللغة وعلاقتها بالمجتمع (المحمود، 2018، صفحة 24)، وتهدف بهذا إلى نشر لغة ما أو إصلاحها أو إحيائها أو الحفاظ عليها من الانقراض والانحسار، أما التخطيط اللغوي فعرفه (كانفي) بأنه "البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ" (كانفي، 2008، صفحة 221)، في حين أورد (كوبر) عدة تعريفات مختلفة يرتبط اختلافها بمن يخطط؟ ولمن؟ وماذا؟ وكيف؟ (كوبر، 2006، صفحة 68)؛ لذلك عرّفته تعريفا إجرائيا خاصا بهذا البحث بأنه: "كافة الأنشطة التي يقوم بها مجمع اللغة العربية الليبي بالتعاون مع إدارة جامعة طرابلس لتعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها ونشرها لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس"، وهذه الأنشطة تتمثل في تقييم الواقع المصطلحي في مقررات جامعة طرابلس، ووضع الخطط والمعايير التي من شأنها تعريب المصطلح العلمي وتوحيده بين الأقسام المتناظرة، إلى جانب وضع هذه الخطط موضع التنفيذ، بتوجيه المصطلحات التي تخدم أهداف التخطيط، إلى أن يقبل مستعملو اللغة المستهدفين (أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس) المصطلحات التي وُجّهت إليهم، فتصير جزءا من لغتهم داخل قاعات الدرس.

وطالما اختص التخطيط اللغوي في هذه الدراسة بالمصطلح، فهي تعد داخلة في اختصاصات التخطيط المصطلحي، الذي يعدّ فرعا معرفيا جديدا متفرّعا عن التخطيط اللغوي، "نشأ حديثا عن علم اللغة التطبيقي، باعتباره أحد فروع اللسانيات غايته ممارسة التخطيط؛ للتغلب على المشكلات التي تعاني منها اللغات في ميدان المصطلح العلمي التقني" (الأسود، 2023، صفحة 29)، وعرفه (فلبر) بأنه "الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لأجل تطوير أنشطة منظمة لصوغ المصطلحات التي تهدف إلى تصنيف معاجم تخصصية" (السابق، صفحة 30)، فاستحداث تقنية ما واجتياح استخدامها في الدول المستوردة لها يولّد حاجة هذه الدول إلى إيجاد مصطلحات غير موجودة في لغاتها؛ ليتمكن مستعملو التقنية، وممارسو العلوم الجديدة من التعبير عنها بشكل أيسر، فتتجه هذه الدول إلى التخطيط المصطلحي عن طريق التعريب ، وهو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة الأصيلة "مع إجراء تغيير وتعديل عليها؛ لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للغة [الأصيلة]، ولتتفق مع الذوق العام للسامعين ولتيسير الاشتقاق منها" (القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، 2019، صفحة 145)، أو عن طريق النحت أو الاقتراض دون تغيير للكلمة؛ وهذا الأخير يهدد استمرار اللغة، فكلما كثرت الكلمات الدخيلة تضاءلت تلقائيا الكلمات الأصيلة، إلى أن تسود اللغة الدخيلة، وتصير هي لغة العصر، وتمحو آثار اللغة الأصيلة؛ لذلك لجأت المجامع اللغوية العربية إلى تعريب المصطلحات الحديثة في العربية لإثرائها واستيعاب التغيرات العلمية والتقنية الحديثة، واتجهت إلى صناعة المعاجم المتخصصة، وهي تلك المعاجم "التي تبحث في أمور العلم والفلك والطبيعة والحياة والنبات والحيوان وغير ذلك" (نورالدين، 2003، صفحة 51)، فأقيمت المؤتمرات، وشكلت اللجان المتخصصة في تلك العلوم، وأنتجت معاجم ضخمة تضم أعدادا هائلة من المصطلحات العلمية الحديثة.

ثانيا- واقع التخطيط اللغوي في ليبيا:

مشكلة التعريب ليست مشكلة محلية، بل هي مشكلة عالمية تواجه المجتمعات الدولية نتيجة للتغير الاجتماعي والعلمي والثقافي المتسارع؛ لذلك اتخذت بعض الدول سياسات للحفاظ على لغاتها، بتوجيه الاستعمال اللغوي وتيسير انتشاره بجميع الوسائل المتاحة، ولم تغفل الدول العربية عن هذه المشكلة خصوصا بعد إحياء اللغة العبرية واستخدامها في توحيد الصفوف داخل فلسطين المحتلة، والأجدر أن يزداد اهتمام الدول العربية بسياساتها اللغوية ودراسة مدى جدواها خلال السنوات الماضية، وتعيد النظر في التخطيط اللغوي القائم.

إن انتشار العامية في الاستعمال اليومي وداخل الإدارات المؤسسية للدول العربية وتفشي العامية على ألسنة المثقفين والمعلمين، ودخول مصطلحات أجنبية نتيجة للتغير التقني الحديث في مقررات التعليم الجامعي نبّه جامعة الدول العربية لخطورة هذا الأمر من تشتت وفوضى في استعمال المصطلح العلمي في مؤسسات التعليم في البلدان العربية " فعهدت سنة 1967 إلى مكتب التعريب بالرباط بالقيام بمهمة تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي بكل الوسائل الممكنة" (القاسمي، المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي، 1986، صفحة 86)، وأقيمت عدة مؤتمرات للتعريب وتوحيد المصطلحات في فترة السبعينيات. انبثق منها عدة معاجم متفق عليها بين الجهات العلمية العربية في مختلف أقطار الوطن العربي، وكلفت أموالا طائلة لوضعها مجمعة في كتب؛ نشر بعضها في معاجم مختصة، وبعضها الآخر في مجلة اللسان العربي، ونظرا لعدم كفاية الأعداد المنشورة ورقيا نُشرت هذه المعاجم والمجلة إلكترونيا، ووفرت بشكل مجاني للتحميل على موقع المجلة الرسمي (https://allissanalarabi.org).

ولكن حال العربية اليوم يوضح جليا أن هذه الجهود لم تؤت أكلها في المجتمعات العربية كافة؛ نظرا للتغيرات الاجتماعية التي غيرت من مسار هذا التخطيط، فمثلا دولة ليبيا شهدت في السنوات الأخيرة بعد 2011م اضطرابات سياسية وحروبا أهلية يحكمها التعصب للمكان وللقبيلة وللعرق، وذلك أدى إلى ظهور بعض الدعوات لنشر لغات الأقليات العرقية كالأمازيغية والتبو والطوارق؛ نظرا لحنق هذه الأقليات على النظام السابق الذي منع تسمية أبنائهم بلغاتهم (قرار 2002/24 مادة 3 ، https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/)، محاولا طمس هويتهم الثقافية، ولكن الإعلان الدستوري للمجلس الانتقالي حاول تهدئة شعلة هذه الدعوات بالتأكيد على أن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد مع ضمان الحقوق الثقافية لمكونات المجتمع الليبي واعتبار لغاتهم لغات وطنية (ناجي، 2018، صفحة 63)، ولعل ما أعاق تنفيذ السياسات اللغوية في السنوات الماضية الأخيرة حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد، التي أوصلتنا إلى نتيجة واحدة وهي أن ليبيا بحاجة ماسة إلى توحيد قلوب أبنائها ودفع الشقاق والتشظي الواقع بينهم، ولا قيام للوحدة الوطنية إلا بغرس مقوماتها في نفوس الليبيين، التي من أهمها وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ، "ومعلوم أن لتوحيد الألفاظ، مصطلحات كانت أو كلمات، أهمية كبيرة في إيجاد لغة موحدة تساعد على توحيد

الأمة وتيسير التواصل والتفاهم" (القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، 2019، صفحة 118)؛ ولتعزيز ذلك لابد من إعادة النظر في التخطيط اللغوي ليناسب الواقع الاجتماعي الجديد للبلاد.

أما ما يخص مجال التعليم باللغة العربية، فقد رسم النظام السابق عدة سياسات، منها ما هو خاص بالتعليم الأساسي والمتوسط كتعريب المصطلحات العلمية في مقررات التعليم الأساسي والمتوسط، ومنها ما هو خاص بالتعليم العالي – مدار هذا البحث– كإصدار لائحة التعليم العالي (501)، وفيها مادة رقم (2) (ملحق رقم 2 من هذه الدراسة)، التي تنص على أن اللغة العربية لغة الدراسة والتعليم في الجامعات الليبية باستثناء الأقسام التي تضطر إلى استخدام لغة أخرى، ولكن هذه السياسة تزامنت مع إيفاد أعداد هائلة من المعيدين وأعضاء هيئة التدريس إلى دول أجنبية، فنقلوا المادة العلمية باللغة التي درسوا بها في الخارج، ما أربك الطالب الجامعي، وصارت الفجوة تتسع لديه بين ما درسه في التعليم المتوسط وما يتلقاه في التعليم الجامعي.

وبدلا من تعريب التعليم الجامعي ونشر اللغة العربية في مؤسساته اتجه أولياء أمور الطلاب إلى دفع أولادهم لتعلم اللغة الإنجليزية قبل التحاقهم بالجامعة؛ ليتمكنوا من اللحاق بركب التعليم الجامعي، وانتشرت دعاوى الاهتمام باللغة الإنجليزية في المراحل التعليمية الأولى، وبدأ يظهر بشكل واضح للمتابع على أرض الواقع "انتشار المدارس الخاصة (غير الحكومية)، والتي تدرس مقرراتها بلغات أجنبية وعلى رأسها الإنجليزية، وهو ما يخالف السياسات اللغوية للدولة، وهو ما يعرف بسياسة الأمر الواقع" (ناجي، 2018، صفحة 64)، ولا شك في أن ضعف الدولة في الوقت الراهن لا يؤهلها للحد من هذه الممارسات. فـ"السياسة اللغوية العربية لم تهيئ الموارد الحقيقية الجادة لتعليم اللغة العربية، بل على النقيض من ذلك راحت تهتم بموارد تعلم اللغات الأخرى، التي هيمنت على الهوية الوطنية العربية، وكل ذلك بحجة التواصل السياسي والاقتصادي العالميين، وبحجة اللحاق بركب التطور العلمي" (بدران، 2019، صفحة 509)، ما أدى إلى ضعف التعليم الجامعي، وضعف تأهيل خريج الجامعة.

ولعودة الحياة في المؤسسات الوطنية بدأت الدولة في اتخاذ بعض السياسات اللغوية منها: جعلُ مركز ضمان الجودة وتقييم الأداء أن يكون للبرنامج إجراء يهتم بقضية المصطلح العلمي من حيث الترجمة والتعريب مؤشرا من مؤشرات الاعتماد البرامجي لمؤسسات التعليم العالي (دليل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي، 2016، صفحة 29). وكذلك القرار الصادر في 2024/7/30 من وزارة التعليم العالي الذي اعتمدت فيه اجتياز اختبار الضاد ضمن شروط القبول للطلبة الراغبين في الانخراط بالدراسات العليا، وإسناد هذه المهمة لأقسام اللغة العربية بالتنسيق مع إدارات الدراسات العليا(ملحق رقم 3 من هذه الدراسة)، ومع ذلك يبقى افتقار المؤسسات أو الجهات التي تتبنى هذه السياسات وتخطط لها إلى الخبرة اللازمة والتمويل اللازم، من المشاكل الأساسية التي تعيق التخطيط اللغوي في ليبيا، فغالبا ما تفشل الجهود المبذولة (ناجي، 2018، صفحة 66)، إلى جانب انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية في الإدارات بجميع أنواعها داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها، فلا تسند هذه المهام لذوي الخبرات والمتخصصين

والفاعلين، كذلك تفتقد مثل هذه المشاريع إلى المنفذين الأمناء على المال العام، فتنفق المصروفات في غير ما توضع له.

إن الواقع العلمي المتدني لطلاب المرحلة الجامعية وخريجي الجامعات الليبية ما هو إلا نتيجة لانحراف التخطيط اللغوي والعلمي والتعليمي، فأين موقعنا اليوم من الدول المتقدمة علميا؟ ما زلنا نستقبل علوم الغرب وتقنياتهم العصرية بلغاتهم؛ لأن الفائدة العلمية التي يتلقاها الطلاب في المؤسسات الجامعية لا تؤهلهم إلى مرحلة الوعي الكامل بالتخصص، فمعضلة الأستاذ أنه يتحدث بلغة لا يستوعبها طلابه بشكل جيد، ومعضلة الطالب أنه يستهلك جهدا ووقتا في ترجمة العلم إلى لغته أولا، ثم يستهلك جهدا ووقتا آخر لفهم مادة العلم نفسها، وقد يضيّع سنوات طويلة من عمره على مقاعد الدراسة، فينفر من التعليم ليلحق بظروف الحياة المتسارعة –خصوصا فئة الذكور – ، ناهيك عن أن التعليم بلغة أخرى يقتل روح الإبداع والابتكار لإحساس الطالب بالهوة العميقة بين لغته والفكر الحضاري الحديث، والأسوأ من ذلك ضعف تأهيل معلم المراحل الأساسية والمتوسطة في كليات التربية الذي بدوره يؤدي إلى ضعف التعليم في تلك المراحل.

ثالثا– استخدام المصطلح الأجنبي في مقررات كلية التربية – طرابلس:

توحيد اللغة التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي يحتاج إلى اتخاذ الحكومات العربية سياسات نافذة لتعريب المصطلح العلمي وتوحيده؛ لتوحيد الفكر والثقافة وتوحيد الأمة إثر ذلك، وهذه أمنية كل عربي، وأضعف الأيمان أن تقوم كل دولة بتوحيد مصطلحاتها المستخدمة في التعليم الجامعي، فالتشتت والفوضى المصطلحية ظاهرة شائعة في الجامعة الواحدة، وأحيانا في القسم الواحد، فلكل أستاذ منهج في تعريب المصطلح الذي يجده في المقرر الذي يدرّسه، وذلك نتيجة لانعدام الرقابة على مقررات التعليم الجامعي، وعدم اتخاذ التدابير التي تسهم في النهوض بالعملية التعليمية داخل الأقسام العلمية التي تستعمل لغة أخرى في مقرراتها، إلى جانب عدم التنسيق بين وزارات التعليم من حيث المدخلات والمخرجات، كل ذلك وغيره، أدى إلى ضعف مخرجاتها وفساد التعليم في ليبيا.

ولا شك أن لكليات التربية أهمية كبرى في تخطيط الاكتساب اللغوي، فلن تقوم للعربية قائمة إلا بمعلميها، فإن صلح لسان المعلم صلح لسان الطالب، وما يربك الطالب العربي في مراحل التعليم الأولى ازدواجية الألسن التي يتلقاها في مدرسته، فمعلّمُ اللغة العربية يشرح العربية بالعامية؛ لأن كليات التربية لم تعدّه إعدادا سليما، وإن تحدث معلم العربية بالفصحى تحدث معلم الرياضيات والعلوم وغيره بالعامية، إلى جانب استخدام المصطلحات الإنجليزية، حتى صارت لغتنا على شفا جرف هار!

ولأهمية هذا الأمر توجهت بالبحث عن أسباب انحسار استخدام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الأساسية والوسطى، فكانت البداية من كلية التربية طرابلس، وهي تعد إحدى كليات التربية التي تغذي وسط وشرق طرابلس من المعلمين، عدد أعضاء هيئة التدريس فيها 215 عضو هيئة تدريس – حسب آخر إحصائية من مكتب أعضاء هيئة التدريس بالكلية–، وعدد الطلاب فيها يتراوح بين 2000 – 2300، وعدد خريجيها

تقريبا 4078، علما بأن عملية إحصاء الخريجين مازالت غير مكتملة داخل منظومة الجامعة الأخيرة، وتضم الكلية اثني عشر قسما، كل الأقسام تدرس موادها باللغة العربية ما عدا قسم اللغة الإنجليزية، ومع ذلك معظم هذه الأقسام تستخدم مصطلحات أجنبية خلال التدريس؛ فكان من الضروري تقدير الواقع اللغوي في هذه الكلية باستخدام استبانة لاستطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس في قضية المصطلح العلمي من حيث مدى الرضا عن استخدامهم للمصطلح الأجنبي في المحاضرات، ولفت انتباههم إلى بذل الجهود نحو تعريب هذه المصطلحات وتوحيدها داخل الأقسام، وتسهيل دور المجمع اللغوي وجامعة طرابلس نحو الاستخدام الأمثل للغة العربية داخل مؤسسات التعليم الجامعي، وحوت الاستبانة على جمل يوضح العضو المستهدف مدى صحتها بالإجابة بأحد خمس إجابات جاهزة (لا أوافق بشدة) (لا أوافق) (محايد) (أوافق) (أوافق بشدة)؛ ليكون مقياس الإجابة أكثر دقة.

وكانت طريقة توزيع الاستبانة إلكترونية عن طريق استخدام (google forms) ونشرها في مجموعات التواصل (WhatsApp) الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالكلية، ونظرا لضعف الاستجابة قمت بتوزيع بعض النسخ الورقية على الأقسام لتوزيعها على المستهدفين (ملحق رقم 1 من هذه الدراسة)، وهم أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الذين يستعملون المصطلح الأجنبي في مقررات التخصص من جميع الأقسام، ما عدا قسم اللغة الإنجليزية الذي يبلغ عدد أعضائه 27 عضوا، وبدأ تاريخ التوزيع من 13/ 9 / 2024 واستمر لمدة شهر كامل.

بلغ عدد الردود على الأسئلة أربعة وثلاثين ردا من الأساتذة وبياناتهم كالآتي:

1- المؤهل العلمي: رد على الاستبانة 14 عضوا ممن مؤهلهم العلمي الدكتوراه بنسبة 41.17%، وممن مؤهلهم الماجستير 20 عضوا بنسبة 58.82%.

2- الدرجات الأكاديمية: رد على الاستبانة 6 أساتذة مشاركين بنسبة 17.64%، و8 أساتذة مساعدين بنسبة 23.52%، و11 محاضرا بنسبة 32.35%، و9 محاضرين مساعدين 26.47% .

3- سنوات الخبرة: رد على الاستبانة ممن خبرتهم في مجال التعليم الجامعي أكثر من 10 سنوات 26 أستاذا بنسبة 76.47%، وممن خبرتهم أقل من 5 سنوات 5 أساتذة بنسبة 14.7%، وما بين 5-10 سنوات 3 أساتذة بنسبة 8.82%.

4- التخصص: رد على الاستبانة 6 أساتذة من قسم الفيزياء بنسبة 17.64%، و6 أساتذة من قسم الأحياء بنسبة 17.64%، و5 أساتذة من قسم الحاسوب 14.7%، و4 أساتذة من قسم معلم الفصل بنسبة 11.76%، و4 أساتذة من قسم رياض الأطفال بنسبة 11.76%، و3 أساتذة من قسم العلوم التربوية والنفسية بنسبة 8.82%، وأستاذان من قسم الرياضيات بنسبة 5.88%، وأستاذان من قسم اللغة العربية بنسبة 5.88%، وأستاذان من قسم الكيمياء بنسبة 5.88%.

5- تراوح عدد المقررات التي يدرّسها كل عضو بين مقررين إلى جميع المقررات.

وكانت الردود على عبارات استطلاع الآراء كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) نسب الردود على استطلاع الرأي

ت	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		ممتنع عن الإجابة
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد س	النسبة %	
1	تعريب العلم يعني تعريب الفكر والثقافة والهوية.	4	11.76	6	17.64	7	20.58	13	38.23	4	11.76	
2	اللغة العربية غير قادرة على استيعاب المصطلحات الموجودة في البرنامج.	2	5.88	6	17.64	5	14.7	13	38.23	8	23.52	
3	أنا راض عن استخدام مفردات إنجليزية داخل المقرر الدراسي	11	32.35	18	52.94	1	2.94	2	5.88	2	5.88	
4	أجد صعوبة في إيصال مفهوم المصطلح الأجنبي للطلاب.	1	2.94	9	26.47	6	17.64	15	44.11	3	8.82	
5	أعلم الطالب أن هناك مصطلحات أجنبية في خطة المقرر قبل البدء بتدريسه.	8	23.52	18	52.94	4	11.76	1	2.94	1	2.94	
6	توجد معاجم تخصصية للمصطلحات الموجودة في المادة التي أدرسها.	1	2.94	17	50	9	26.47	4	11.76	2	5.88	1
7	أدل طلابي إلى معاجم خاصة بالتخصص.	2	5.88	8	23.52	13	38.23	8	23.52	2	5.88	
8	أتفق مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم على معجم موحد للتخصص.	3	8.82	4	11.76	19	55.88	7	20.58	1	2.94	
9	من الضروري معرفة الطالب للمصطلحات الأجنبية داخل تخصصه.	16	47.05	13	38.23	3	8.82	1	2.94			1
10	تهتم الجامعة بتعريب المصطلحات وتوحيدها بين الأقسام المتناظرة.	5	14.7	3	8.82	11	32.35	12	35.29	3	8.82	

ت	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		ممتنع عن الإجابة
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد س	النسبة %	
11	يعد موضوع تعريب المصطلحات وتوحيدها داخل المؤسسات الجامعية من مهام مجمع اللغة العربية.	7	20.58	9	26.47	13	38.23	5	14.7			

أما السؤال المفتوح فهو:

ما الاقتراحات أو التوصيات التي ترى أنها ترفع من مستوى العملية التعليمية في جانب استخدام المصطلحات الأجنبية وتوحيدها؟

فقد رد عليه 14 أستاذا؛ ذاكرين بعض الآراء لحل مشكلة المصطلح الأجنبي، وبعض المشاكل التي يواجهها أساتذة المواد المضطرين فيها لاستعماله، والردود:

- التعريب مهم وجيد. لكن لابد للطالب أن يعرف المصطلحات الأجنبية لتكون له القدرة على البحث في الإنترنت على موضوعات في تخصصه. ويكون على تواصل عالمي بالتخصص.
- تقوية تعلم اللغة الانجليزية في جميع المراحل والبحث عن أسباب فشل تدريسها بجدية.
- الاهتمام بتعريب المصطلحات العلمية يساعد في توطين العلوم التطبيقية والبحتة في المجتمع العربي.
- هناك مصطلحات علمية لا تستطيع تعريبها فيجب أخذ هذا في عين الاعتبار.
- ضرورة تواصل الجامعة مع الجهات المختصة لتنفيذ السياسات اللغوية داخل أسوار الجامعة والاهتمام بكليات التربية من حيث تعريب المصطلحات المستخدمة في التعليم.
- للأسف بالرغم من توفر مصادر غنية بالمعلومات باللغة الإنجليزية نفتقر لوجود تعريب أو ترجمة جيدة.
- يصعب تعريب بعض الأمراض لاختلاف التسميات.
- زيادة عدد الكتب المترجمة باللغة العربية.
- مشكلة التدريب في ليبيا وسعة الرقعة الجغرافية واختلاف التسميات.

– لتكوين معجم مصطلحات موحد يجب تكوين لجان منفصلة لكل تخصص علمي، لأن التعريب لا يفهمه إلا المتخصصون، ولا يمكن لمتخصص في اللغة العربية أن يقوم بتعريب مصطلحات الحاسوب مثلا؛ لأن المعنى قد لا يكون صحيحا والترجمة الحرفية ليست دائما صحيحة.

– الاهتمام بالمصطلحات العلمية واعتمادها داخل المواد التي يتم تدريسها لتوسيع مدارك الطالب، وليكون على اتصال عالمي بتخصصه.

– ضرورة إجادة اللغة الإنجليزية ودفع الطلاب لتعلمها؛ لأنها لغة العلم. وكذلك دعم اللغة العربية بدروس مكثفة في الإملاء والخط.

– التعريب والترجمة ينبغي أن يكون من قبل أشخاص واعين بالمعنى والاستخدام للمصطلح الأجنبي.

– أعتقد أن الاستيعاب والفهم الدقيق يتأتى بشكل أفضل باللغة الأصيلة، لكننا نضطر لاستخدام بعض المصطلحات والمعادلات باللغة الإنجليزية لأن المراجع العربية ضئيلة، وهناك بعض المفاهيم والمعادلات الكيميائية متفق بين جميع اللغات على كتابتها باللغة الإنجليزية، وإن كتب النص بلغة أخرى.

نتائج تحليل الاستبانة:

تتلخص نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة السابقة في الآتي:

1–انتشار أفكار هادمة لكيان اللغة العربية بين أساتذة الجامعات:

كان الرد على العبارة الأولى– التي تقول إن تعريب العلم يعني تعريب الفكر والثقافة والهوية – صادما، فكانت نسبة الرد بلا أوافق وبمحايد عالية. وتناقض ذلك مع العبارة الثانية التي تنفي عدم قدرة العربية على استيعاب المصطلحات العلمية، فكانت نسبة الردود بلا أوفق ولا أوافق بشدة عالية، ويتزعزع في العبارة الثالثة إيمان الأستاذ بقوة العربية وقداستها؛ فيجد نفسه راضيا عن استخدام المصطلح الأجنبي، التي كانت نسبة الردود بالموافقة والرضا عن استخدام اللغة الأجنبية عالية، وهو لا يعترف بوجود صعوبة في إيصال مفاهيم تلك المصطلحات إلى طلابه، فجاءت الردود بعدم الموافقة كثيرة، وشكلت نسبة أعلى من الذين يجدون صعوبة في شرح تلك المصطلحات، كما يعتقد أن من الضروري أن يعرف الطالب هذه المصطلحات وأن يستخدمها؛ لذلك جاءت الردود بالموافقة بنسبة عالية في العبارة التاسعة، التي تقول: من الضروري معرفة الطالب للمصطلح الأجنبي؛ لأن ذلك يربطه بالعالم، وتأكدت هذه الإجابات ببعض المقترحات التي ساقها بعض الأساتذة في السؤال الأخير.

ونستنتج من الردود السابقة أن هناك انتشارا لأفكار هادمة لكيان اللغة العربية بين أساتذة الجامعات، وتزعزعا لثقة المثقفين بإمكانية استيعابها للمصطلحات العلمية الحديثة، وقد كانت هذه الأفكار في السنين السابقة منتشرة عند صناع القرار والعوام فقط، وعدّ القاسمي ذلك "وجها من وجوه الانفصام الواضح بين

صناع القرار وبين المثقفين في وطننا العربي، فصناع القرار وأصحابه يعتقدون مخلصين أن شعوبهم لا تستطيع أن تمتلك ناصية العلم والتقانة ما لم تستعمل (لغة العلم) نفسها في التعليم ... أما المثقفون والمختصون واللغويون والجامعيون فيرون أن تحسين نوعية التعليم ليقود عملية التنمية يستوجب استخدام اللغة الوطنية في جميع مراحل التعليم وفي جميع تخصصاته ومواده" (القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، 2019، صفحة 151)، واليوم نرى أساتذة الجامعات يوصون بضرورة الاهتمام باللغة الإنجليزية ودفع الطلاب لتعلمها؛ لأنها لغة العلم، ويطالبون بالبحث عن أسباب فشل تدريسها بجدية، وضرورة اكتسابها لتوسيع مدارك الطالب؛ ليكون على اتصال عالمي بتخصصه، ولتكون له القدرة على البحث في شبكة المعلومات عن موضوعات تخصصه.

2-الافتقار إلى التخطيط الفاعل واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل مشكلة المصطلح العلمي:

كانت الردود عن العبارة الخامسة بإعلام الطالب بوجود مصطلحات أجنبية في المقرر الموافقة بنسبة عالية، وهو إجراء جيد يهيئ الطالب إلى استقبال مفاهيم هذه المصطلحات، ولمعرفة ما إذا كان الأستاذ لديه معرفة بوجود معاجم متخصصة بالمادة التي يدرّسها كانت أكثر الردود بالموافقة في العبارة السادسة؛ ما يدل على اطلاع الأساتذة على هذه المعاجم، ومع ذلك هناك شكاوى من قلة توفر هذه المعاجم؛ كما قالوا في مقترحاتهم:

- للأسف بالرغم من توفر مصادر غنية بالمعلومات باللغة الإنجليزية، نفتقر لوجود تعريب أو ترجمة جيدة.

- لكننا نضطر لاستخدام بعض المصطلحات والمعادلات باللغة الإنجليزية؛ لأن المراجع العربية ضئيلة.

وفي العبارة السابعة كان الرد الأكثر بـ(محايد)، فلا يدل الأستاذ الطالب على هذه المعاجم للاستفادة منها، كذلك في العبارة الثامنة التي تستطلع مدى اتفاق أعضاء القسم على معجم موحد للمادة الواحدة، كانت الردود السلبية منها بالمحايدة وعدم الموافقة أعلى نسبة من الردود الأخرى، وفي العبارة العاشرة كانت نسبة الردود عالية بعدم الموافقة والمحايدة على أن الجامعة تهتم بتعريب المصطلح العلمي وتوحيده، وهذا يدل على ضعف دور الجامعة في هذا المجال، فليس هناك إجراءات يلمسها الأستاذ في إجراءات المؤسسة الجامعية توحي بضرورة التزامه بالتعريب، وجاءت ردود العبارة الحادية عشرة بالموافقة بنسبة متقاربة مع الردود بعدم الموافقة على أن مجمع اللغة العربية يمكن أن يكون له دور رائد في استخدام المصطلح معربا في قاعات التعليم الجامعي، وما يؤيد عدم ثقة بعض الأساتذة في قيام المجمع بهذا الدور بشكل مرضٍ بعض المقترحات التي ساقها الأساتذة الذين ردوا عن الاستبانة، مثل:

- لتكوين معجم مصطلحات موحد يجب تكوين لجان منفصلة لكل تخصص علمي؛ لأن التعريب لا يفهمه إلا المتخصصون، ولا يمكن لمتخصص لغة عربية أن يقوم بتعريف مصطلحات الحاسوب مثلا؛

لأن المعنى قد لا يكون صحيحا، والترجمة الحرفية ليست دائما صحيحة.

- التعريب والترجمة ينبغي أن يكون من قبل أشخاص واعين بالمعنى والاستخدام للمصطلح الأجنبي.
- هناك مصطلحات علمية لا تستطيع تعريبها فيجب أخذ هذا في عين الاعتبار.
- هناك بعض المفاهيم والمعادلات الكيميائية متفق بين جميع اللغات على كتابتها باللغة الإنجليزية، وإن كتب النص بلغة أخرى.

إلى جانب بعض المشاكل الأخرى التي ذُكرت في المقترحات مثل: مشكلة التدريب في ليبيا، وسعة الرقعة الجغرافية، واختلاف التسميات.

3-ضرورة إعادة النظر في التخطيط الفاعل لحل مشكلة المصطلح العلمي:

إن ما يثلج الصدور أن هناك مقترحات توحي بوعي بعض الأساتذة بأهمية التعريب وبضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة نحو الاستخدام الأمثل للمصطلح العلمي، من تلك المقترحات:

- الاهتمام بتعريب المصطلحات العلمية يساعد في توطين العلوم التطبيقية والبحتة في المجتمع العربي.
- ضرورة تواصل الجامعة مع الجهات المختصة لتنفيذ السياسات اللغوية داخل أسوار الجامعة، والاهتمام بكليات التربية من حيث تعريب المصطلحات المستخدمة في التعليم.
- زيادة عدد الكتب المترجمة باللغة العربية.
- الاهتمام بالمصطلحات العلمية.
- أعتقد أن الاستيعاب والفهم الدقيق يتأتى بشكل أفضل باللغة الأصيلة.

وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بمشكلة المصطلح العلمي في مقررات التعليم العالي -خصوصا في كليات التربية- لنشر المصطلح معرّبا، وتكثيف الجهود لتوحيد المصطلحات في جميع الكليات؛ لتتوافق المدخلات مع المخرجات في الجامعات الليبية وتحسين المنظومة التعليمية من جميع جوانبها.

رابعا- التصور الإجرائي للدور المأمول لمجمع اللغة العربية الليبي في تعريب المصطلح العلمي وتوحيده في مقررات جامعة طرابلس:

لا نستطيع اليوم أن نقلل من الجهود الجبارة التي قامت بها المجامع اللغوية خلال القرن الماضي، فهي "تعد أبرز أشكال التخطيط اللغوي، إذ جعلت أول مساعيها تنقية اللغة العربية من الشوائب، وعملت

على إعادتها إلى مكانتها المطلوبة، كما حاولت إيجاد السبل الكفيلة بضمان غلبة اللغة العربية في صراعها الدائر مع سائر اللغات واللهجات، ومثلت مساعيها تلك المواد والقوانين التي أصدرتها من أجل الوصول إلى هذه الأهداف" (العربي، 2017، صفحة 70)، وإقامة المؤتمرات ووضع المعاجم المختصة والتنسيق بين أعمال هذه المجامع عن طريق مكتب التنسيق بالرباط.

واهتم مجمع اللغة العربية – ليبيا بهذه القضايا، وسعى لتحقيق أهدافه اللغوية؛ فشكّل مجموعة لجان مختصة، منها ما له دور في تعريب المصطلح واستخدامه كلجنتي التخطيط اللغوي والترجمة والتعريب، بالاطلاع على موقع المجمع (https://www.majma.ly/) تبيّن أن من مهام لجنة التخطيط اللغوي:

أ- رسم سياسة لغوية من شأنها تطوير البحث العلمي في مجال تعليم اللغة العربية، وفي مجال استعمال اللغة في الإعلام، وفي مجال استعمالها في المعاملات العامة.

ب- إيجاد وسيلة ناجعة لكيفية الإشارة إلى النطق الصحيح في المعجمات؛ لأن ذلك سيوحد المصطلح العلمي، ويوحد نطق الأعلام الأجنبية في اللغة العربية، ويسهل تعليم اللغة العربية للأجانب؛ علاوة على أنه يجعل المعجمات العربية في متناول الجميع.

ج- ولأن التخطيط اللغوي هو رسم سياسة لغوية من صاحب القرار في الدولة، يتم تنفيذ تلك السياسة في الفصل الدراسي أو في الاستعمال الرسمي، ونظراً لأن المجمع يتبع صاحب القرار مباشرة؛ لذلك فإنه من أهداف لجنة التخطيط اللغوي متابعة تنفيذ تلك القرارات التي تصدر بخصوص التخطيط اللغوي.

ومن مهام لجنة التعريب والترجمة تحقيق الأهداف الآتية:

أ- التواصل الفعال مع المؤسسات والمراكز العربية والأجنبية المهتمة بالترجمة والتعريب، من أجل وضع برامج للعمل والتعاون.

ب- الإعداد لندوة ضمن النشاط الثقافي للمجمع خلال 2019م، عن تدريس مادة المصطلح العلمي ضمن المقررات الدراسية في الجامعات العربية.

وبالنظر إلى الواقع اللغوي للتخطيط المصطلحي، فإن إجراءات هذه اللجان تبقى ناقصة ما لم تربط جهود المجمع اللغوي بمستعملي اللغة، فحياة اللغات وتطورها إنما هو نتاج عمل المتكلمين بها، ونتاج ممارستهم الاجتماعية (كانفي، 2008، صفحة 391)، فالجهود المبذولة لتعريب المصطلح وترجمته في الدول العربية توقفت عند إصدار المعاجم المتخصصة، ولم توجد وسيلة ناجحة لنشر تلك المعاجم داخل المؤسسات التعليمية؛ لانعدام التمويل المادي، وضعف التخطيط الإستراتيجي لنشرها واتخاذ الوسائل الفاعلة.

وحري بالمجمع الليبي اليوم أن يعيد النظر في خططه اللغوية للتخطيط المصطلحي داخل المؤسسات التعليمية الجامعية، باستحداث مكتب للتخطيط اللغوي، يعمل على هيئة شبكات منظمة داخل كليات الجامعة

الواحدة، تشكل معا خلية واحدة، ترفع تقارير المؤسسة الجامعية إلى المجمع اللغوي؛ للقيام بتحليلها، وتقييمها، والعمل على تحديث الخطط، واختيار الوسائل الأفضل لتنفيذها، وتحقيق أهداف المكتب التي تتمثل في الآتي:

1- تشكيل نخبة أكاديمية فاعلة وقادرة على التخطيط والتنفيذ في مجال التخطيط المصطلحي تؤمن برؤية المكتب وأهدافه.

2- وضع خطة لوصف الواقع اللغوي للمصطلح العلمي بجمع المصطلحات المستخدمة في جامعة طرابلس.

3- إصدار معاجم مصطلحية خاصة بالمصطلحات المستخدمة في الأقسام العلمية ونشرها في المؤسسة وإلزام الأساتذة بها.

4- إصدار لوائح تلزم المؤسسة الجامعية بضرورة نشر المعاجم الموحدة، وتوفيرها للطلاب والأساتذة بالمؤسسات التعليمية، واستعمال المصطلحات المعتمدة من المكتب.

5- إقامة الندوات داخل أسوار الجامعة وبين الكليات للتعريف بالمعاجم الموحدة، وكيفية استعمال المصطلح المعرب، وأهمية تعريبه.

6- مراقبة استخدام المصطلحات العلمية، والتواصل مع المجمع اللغوي للترجمة والتعريب للمصطلحات المستجدة، وتشكيل لجان من أعضاء متخصصين لشرح مفاهيمها؛ لمواكبة تطور المصطلح العلمي.

7- ضرورة المواءمة بين المصطلحات التي تدرس في التعليم المتوسط ومصطلحات التعليم العالي وخصوصا في كليات التربية.

تتلخص مراحل عمل هذا المكتب في التصور الآتي:

جدول رقم (2) مراحل عمل مكتب التخطيط اللغوي

أولا- المرحلة التحضيرية		
العنصر	**الوصف**	**أهم الاعتبارات**
تشكيل لجنة التخطيط اللغوي داخل المؤسسة التعليمية.	تشكيل المجمع للجنة التخطيط اللغوي المعنية بتنفيذ سياساته اللغوية داخل الجامعة، وكتابة تقارير المتابعة والتواصل مع مجمع اللغة العربية للتشاور وتغيير	هل توجد لجنة تخطيط لغوي داخل المؤسسات التعليمية – جامعة طرابلس تحديدا؟

أولا– المرحلة التحضيرية		
العنصر	**الوصف**	**أهم الاعتبارات**
	السياسات إن تطلب ذلك، ومراجعة وتقييم تنفيذها.	ما دور هذه اللجنة ومسؤلياتها؟ ما الخبرات والتخصصات العلمية المطلوب توفرها في اللجنة؟ هل توجد هيئة استشارية ترجع إليها اللجنة؟
رئيس لجنة التخطيط اللغوي بالمؤسسة	هو المسؤول عن إعداد السياسة التنفيذية للمكتب ويحافظ على استمرار العمل به والقيام بتحسين خطط العمل وتشكيل الفريق المناسب، ولا بد أن يتمتع بالخبرات والمعارف التي تؤهله لتنفيذ أنشطة المكتب، إلى جانب إيمانه بتحقيق أهداف المكتب ويستطيع التواصل مع إدارة الكليات التي تتكون منها المؤسسة ومع إدارة مجمع اللغة العربية.	هل يوجد شخص محدد لإدارة مكتب التخطيط اللغوي داخل جامعة طرابلس؟ ما المواصفات التي يجب أن يتحلى بها رئيس اللجنة؟ ما الأدوار والخطط المنوطة به لتنفيذ سياسات المكتب؟

ثانيا– مرحلة التخطيط		
العنصر	**الوصف**	**أهم الاعتبارات**
جمع البيانات وتحديد المشكلة المستهدفة بالتخطيط	تقوم اللجنة المكلفة بإدارة المكتب باستقراء المصطلحات المستخدمة في أقسام الكليات التابعة للجامعة، وتقييم الواقع اللغوي والمصطلحي بها، وتحديد المعرّب منها والمستحدث.	هل توجد الرغبة من قبل أصحاب القرار (الجامعة) لتبني التخطيط؟ من سيساهم في تقييم الواقع اللغوي داخل المؤسسة؟ ما الأدوات البحثية التي يمكن استخدامها لجمع البيانات وتقييم الواقع اللغوي داخل المؤسسة؟

		ما نتائج تقييم الواقع اللغوي؟ (نقاط القوة والضعف التهديدات والفرص)
سياسة مكتب التخطيط اللغوي	يصدر المكتب وثيقة إرشادية تعكس رؤيته ورسالته وتحديد أهداف المكتب وأدوار كل المسؤولين بتنفيذ هذه السياسة، إلى جانب الالتزام بمتابعة التنفيذ وأساليب مساءلة المقصرين، فهذا يؤدي إلى بناء ثقافة أهمية تنفيذ سياسة المكتب.	هل للمؤسسة سياسة تتخذها نحو التخطيط اللغوي؟ هل توجد الرغبة في تطوير هذه السياسة بإيجاد مكتب خاص بالتخطيط اللغوي داخل المؤسسة؟ هل للمكتب رؤية ورسالة محددة؟ هل تتضمن هذه السياسة أهدافا محددة وواضحة وواقعية وقابلة للقياس؟

ثالثا– مرحلة التنفيذ		
العنصر	**الوصف**	**أهم الاعتبارات**
إجراءات مكتب التخطيط اللغوي.	يجب توفير دليل ممارسات وإجراءات تشغيل المكتب موثقة؛ لإمكانية تنفيذ سياسات المكتب، ودراسة المشكلات والمعوقات للتنفيذ لوضع الحلول السريعة لتلافي تلك المشكلات مستقبلا.	هل يوجد دليل إجرائي لتنفيذ سياسة المكتب؟ ما المعدات المادية اللازمة لتنفيذ خطة المكتب؟ ما التسهيلات الإدارية التي يحتاجها المكتب لتنفيذ سياسته اللغوية؟
توثيق العمل وتبادل المعلومات بين أعضاء اللجنة	يجب توثيق النشاطات التي يقوم بها المكتب؛ لاستخدامها في تحسين العمل باستمرار وتكون في متناول أعضاء اللجنة.	هل توجد مراجعات دورية للوثائق والمعلومات داخل المكتب؟ ما الإجراءات المتخذة في تحديث هذه المعلومات؟ ما نوع التوثيق داخل المكتب؟

ثالثا– مرحلة التنفيذ		
العنصر	الوصف	أهم الاعتبارات
		ما إمكانية الوصـــول إلى المعلومات أثناء الحاجة إليها؟

رابعا– مرحلة التقييم والمراجعة		
العنصر	الوصف	أهم الاعتبارات
تقييم العمل ومراجعته.	تحدد عمليات التدقيق والمراجعة مدى تحقق الأهداف، وأوجه القصور في مرحلة التنفيذ، والعمليات التي تحتاج إلى تحسين العمل؛ لذلك يجب تحديد المسؤول عن متابعة سير عمل المكتب والإجراءات المتبعة أثناء التدقيق، ووضع التقارير والنتائج التي يمكن الاستفادة منها في عملية التطوير والتحسين.	من المسؤول عن التدقيق والمراجعة؟ ما معدل إجراء عمليات التدقيق الدورية؟ ما أهداف التدقيق ونتائجه؟ ما مدى الاستفادة من التدقيق في التغذية الراجعة للمكتب؟

الخاتمة:

أسفرت هذه الدراسة عن نتائج أهمها:

1. لا سبيل إلى تغير المجتمع الليبي وتطوره إلا بالتخطيط الصحيح لمنظومة التعليم التي تبدأ من إعداد خريجي التعليم الجامعي – خصوصا خريجي كليات التربية.
2. قضية المصطلح الأجنبي في مقررات التعليم الجامعي قضية هوية وفكر؛ لذا يجب الوعي بخطورة انتشاره في قاعات الدرس على كيان اللغة العربية.
3. أسهمت الإدارات التعليمية والتثقيفية بانتشار الأفكار الهادمة لكيان اللغة العربية وانحسارها لدى فئة قليلة من المثقفين بالسماح لانتشار المدارس الأجنبية، واستعمال اللغات الأجنبية في المدارس العامة.
4. لا سبيل إلى عودة ثقة المثقف العربي بلغته إلا بتعريب العلوم والمصطلحات.
5. لا يمكن الاستفادة من الجهود التي بذلت والأموال التي صرفت لتوحيد المصطلح العلمي في

التسعينيات إلا بإيصال تلك الجهود إلى مستعملي المصطلح.

6. لا يمكن أن تؤتي نتائج أي تخطيط لغوي أكلها إلا بإقناع مستعملي اللغة أو إلزامهم بالمخطط له.
7. ضعف الجهود المبذولة من مجمع اللغة العربية وإدارة جامعة طرابلس في مجال تعريب المصطلح العلمي وتوحيده في مقررات التعليم الجامعي.

التوصيات:

1. ضرورة توعية أعضاء هيئة التدريس بأهمية تعريب المصطلح العلمي.
2. على إدارة جامعة طرابلس المبادرة بمشروع يضمن استعمال المصطلح العربي داخل قاعات التعليم الجامعي في جميع التخصصات.
3. استحداث مكتب للتخطيط اللغوي داخل إدارة الجامعة، يعمل داخل الكليات عن طريق شبكات تواصل؛ لنشر المصطلح العربي وتوحيده في الأقسام المناظرة.
4. على مجمع اللغة العربية ألا يأل جهدا في نشر أعماله وجهوده داخل المؤسسات التعليمية؛ للحد من انتشار اللغات الأجنبية وانحسار استعمال اللغة العربية.

ملاحق:

ملحق 1-استبانة البحث:

السيد الأستاذ / ة، / الدكتور/ ة:

تحية طيبة وبعـد؛ في الوقت الذي أثمن عاليا جهودكم المبذولة لإنجاح العملية التعليمية، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تم تصميمها لأغراض البحث العلمي بهدف جمع البيانات اللازمة لأجل الدراسة والبحث العلمي؛ علما بأن البحث في مجال التخطيط اللغوي وهو معنون بـ((دور مجمع اللغة العربية في تعريب المصطلحات المستخدمة في التعليم الجامعي وتوحيدها – كلية التربية/ طرابلس نموذجا)).

وآمل من سيادتكم التكرم مشكورين بالاطلاع على عبارات الاستبانة ووضع علامة (√) في المربع الذي يتفق مع إجابتك، التي سيكون لها أثر كبير في الوصول إلى نتائج ترتقي بالجانب التعليمي في كلية التربية طرابلس، وتزيد من المستوى العلمي لخريجيها.

أولا – البيانات الشخصية للأستاذ/ة أو الدكتور/ة:

1- الدرجة العلمية.....

2- الدرجة الأكاديمية .....

3- سنوات الخبرة .....

4- اسم البرنامج الذي تعمل فيه .....

5- عدد المقررات التي تدرسها وبها مصطلحات أجنبية .....

6- ثانيا – عبارات الاستبانة:

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعريب العلم يعني تعريب الفكر والثقافة والهوية.					
2	اللغة العربية غير قادرة على استيعاب المصطلحات الموجودة في البرنامج.					
3	أنا راض عن استخدام مفردات إنجليزية داخل المقرر الدراسي					
4	أجد صعوبة في إيصال مفهوم المصطلح الأجنبي للطلاب.					
5	أعلم الطالب أن هناك مصطلحات أجنبية في خطة المقرر قبل البدء بتدريسه.					
6	توجد معاجم تخصصية للمصطلحات الموجودة في المادة التي أدرسها.					
7	أدل طلابي إلى معاجم خاصة بالتخصص.					
8	أتفق مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم على معجم موحد للتخصص.					
9	من الضروري معرفة الطالب للمصطلحات الأجنبية داخل تخصصه.					
10	تهتم الجامعة بتعريب المصطلحات وتوحيدها بين الأقسام المتناظرة.					

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
11	يعد موضوع تعريب المصطلحات وتوحيدها داخل المؤسسات الجامعية من مهام مجمع اللغة العربية.					

مجلة كلية التربية
Journal of Faculty of Education

ملحق 2–مادة (2) بلائحة 501 بشأن التعليم باللغة العربية:

لاديمقراطية
بدون مؤتمرات شعبية

الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة

لائحة تنظيم التعليم العالي

المرفقة بقرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (501) لسنة 1378 و.ر(2010 مسيحي)

الباب الأول

الأحكام عامة

المادة (1)

تسري أحكام هذه اللائحة على كافة مؤسسات التعليم العالي، ويقصد بمؤسسات التعليم العالي في تطبيق أحكامها "الجامعات والأكاديميات والكليات التقنية والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث" التي تنشئها اللجنة الشعبية العامة لأغراض التعليم العالي والبحث العلمي والتي تمنح الدرجات الجامعية (الإجازة الجامعية . البكالوريوس أو الليسانس أو الدبلوم العالي) أو المأذون لها بمنح الإجازات التخصصية أو الدقيقة (الماجستير أو الدكتوراة).

كما تسري على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والباحثين العاملين بها والطلاب الدارسين بها بمختلف مستوياتهم والمخاطبين بأحكامها.

كما تسري على مؤسسات التعليم العالي الأهلي المرخص لها بمزاولة هذا النشاط.

المادة (2)

اللغة العربية هي لغة الدراسة والتعليم بمؤسسات التعليم العالي في الجماهيرية العظمى . واستثناء من ذلك يجوز استخدام لغة أجنبية في التدريس بالكليات والمعاهد العليا التي تتطلب طبيعة الدراسة فيها ذلك بناءً على قرار يصدر من المؤسسة التعليمية ، كما يجوز تدريس اللغات الأجنبية بتلك المؤسسات، ويخضع الطلاب غير العرب لامتحان تثبت فيه قدرتهم على التحصيل العلمي باللغة العربية في الكليات التي تكون الدراسة فيها بهذه اللغة.

ملحق 3–قرار وزير التعليم بشأن اعتماد اختبار لغة الضاد شرطا للقبول في الدراسات العليا:

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH

الإشـــاري:.....

التاريخ: ...../...../.....
الموافق 2024/7/30

منشور رقم (1) لسنة 2024

استمرارا لما يبذل من جهد فى سبيل تجويد العملية التعليمية، وتجاوبا مع التقارير والملاحظات الوارادة حول التدني الواضح فى مستوى اللغة العربية - إملاء وقواعد وصياغة - الأمر الذى سيؤثر سلبا على خريجى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكوادرها البحثية واستنادا على ماتوصلت إليه اللجنة الاستشارية للوزارة بالخصوص.

عليـــــه ..... يتم إعتمـــــاد شرط اختبار اللغة العربية اجتياز - اختبار الضاد - ضمن شروط القبول للطلبة الراغبين فى الانخراط بالدراسات العليا، وتسند هذه المهمة لأقسام اللغة العربية وبالتنسيق مع إدارات الدراسات العليا بها.

لأهميـــــة ما ذكر يتوجب التقيد بما ورد فى المنشور.

والســـــلام عليكم

عمران محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر فى طرابلس
الثلاثاء 2024/7/30م

طرابلس - ليبيا | www.mhesr.gov.ly | هاتف: 00218 21 484 3457 | هاتف: 00218 21 484 3252

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المصادر والمراجع:

1. الأسود، خليفة أبوبكر. (2023). في التخطيط المصطلحي. مجمع اللغة العربية ليبيا. ع:20.
2. بدران، لؤي عمر. (2019). رسم السياسة اللغوية في العالم العربي. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. مج:46. ع:2. (505-514)
3. بن ناجي، أيمن الطيب. (6-30 أبريل, 2018). التخطيط والسياسة اللغوية في ليبيا. السياسة والتخطيط اللغوي. مج:3. ع:6. (49-71)
4. العربي، دين. (2017). تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي. تأليف السياسات اللغوية في العالم العربي الرؤى والبدائل. الرباط: مختير القيم والمجتمع والتنمية بشراكة مع ضياء للمؤتمرات والدراسات.
5. القاسمي، علي. (1986). المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي. اللسان العربي. ع:27. (81-92)
6. القاسمي، علي. (2019). علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
7. قروي، زهيرة. (جوان, 2008). التأسيس النظري لعلم المصطلح. العلوم الإنسانية. ع:29. (279- 291)
8. كانفي، لويس جان. (2008). حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة محمد حمزة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
9. الكفوي، أبوالبقاء. (1998). الكليات. بيروت: مؤسسة الرسالة.
10. كوبر، روبرت. (2006). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي ترجمة خليفة أبوبكر الأسود. سرت: مجلس الثقافة العام.
11. المحمود، محمود عبدالله. (6-30 أبريل, 2018). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأصيل نظري. السياسة والتخطيط اللغوي. مج:3. ع:6. (8-48)
12. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. (2016). دليل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي.
13. نورالدين، حسن جعفر. (2003). المعاجم والموسوعات بين الماضي والحاضر. بيروت: رشاد برس للطباعة والنشر.